بموجب 3 قرارات صدرت عن سمو رئيس الوزراء

إنشاء اللجنة التنفيذية لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الحكومية

- تختص بمراجعة ودراسة تعديل القوانين والتشريعات التي تدعم الحوكمة
- تعيين 4 مدراء في وزارة المواصلات وهيئة الكهرباء والماء

المنامة– بنا: أصدر رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة القرار رقم 27 لسنة 2013 بشأن اللجنة التنفيذية لبرنامج العمل؛ لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الحكومية جاء فيه:

مادة (1) تُنشأ لجنة تسمى اللجنة التنفيذية لبرنامج العمل لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الحكومية، ويشار إليها في هذا القرار بكلمة "اللجنة" برئاسة وزير الدولة لشؤون المتابعة محمد بن إبراهيم المطوع، وعضوية كل من:

– الشيخ حسام بن عيسى آل خليفة رئيس ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء.

– أحمد زايد الزايد رئيس ديوان الخدمة المدنية.

– محمد علي القائد الرئيس التنفيذي لهيئة الحكومة الإلكترونية.

– الدكتور رائد محمد بن شمس مدير عام معهد الإدارة العامة.

– الدكتور محمد جاسم بوحجي خبير بمركز البحرين للتميز.

– فاطمة الجامع ديوان سمو رئيس الوزراء.

مادة (2)

تكون مدة العضوية في اللجنة سنتين تبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار، ويجوز تجديد هذه المدة لمدد أخرى مماثلة.

وتختار اللجنة نائبا للرئيس من بين أعضائها في أول اجتماع لها، وتوكل إليه اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

مادة (3)

تختص اللجنة بتنفيذ برنامج العمل المقترح؛ لتعزيز الحوكمة في المؤسسات الحكومية، والمتمثل في المهام التالية:

– إصدار كتيب للحوكمة للمؤسسات الحكومية وتعميمه على جميع الجهات ذات العلاقة.

– مراجعة ودراسة تعديل القوانين والتشريعات التي تساهم وتدعم الحوكمة.

– العمل على نشر ثقافة الحوكمة في المؤسسات الحكومية، وتفعيل دور الإدارات بتلك الجهات للتطبيق ونشر هذه الثقافة.

– العمل على نشر ثقافة الحوكمة من خلال حملة إعلامية مستمرة تتضمن الصحف والتلفزيون ووسائل الاتصال المختلفة.

– عقد مؤتمر "الحكومة في المؤسسات الحكومية": ويكون على مستوى تلك الجهات وغيرها

• سمو رئيس الوزراء

من الجهات المعنية ذات العلاقة، ويُدعى له الجهات المختصة التي قامت بتقديم دراسات في الحوكمة بالقطاع الحكومي والاستعانة بالخبرات الموجودة في المملكة وفي الدول المجاورة؛ لتقديمها على شكل أوراق عمل في المؤتمر.

– إقرار معايير الحوكمة المعتمدة وإلزامية تطبيقها، وتقييم المؤسسات الحكومية، والعمل على تطبيقها من خلال التدقيق.

– رفع مقترح لجهات التدقيق الخارجي للتدقيق على المؤسسات الحكومية في جانب الحوكمة، ورفع التوصيات اللازمة؛ لرفع كفاءة التنفيذ.

مادة (4)

يكون للجنة أمين سر يختاره رئيس اللجنة.

ويتولى أمين السر إعداد جداول اجتماعات اللجنة، وتدوين محاضر هذه الاجتماعات وحفظ المستندات والسجلات الخاصة باللجنة، فضلا عن القيام بكل ما تكلفه به اللجنة أو رئيسها من مهام أخرى في مجال عمل اللجنة.

مادة (5)

تعقد اللجنة اجتماعاتها مرة كل شهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بناء على دعوة من رئيسها أو نائبه.

ويجب أن يتضمن الإخطار بالدعوة لعقد الاجتماع جدول أعمال الاجتماع.

مادة (6)

يكون انعقاد اللجنة صحيحا بحضور أغلبية أعضائها على أن يكون من بينهم رئيسها أو نائبه في حالة ترأسه للاجتماع.

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس اللجنة أو نائبه، وللجنة أن تستعين في أداء مهامها بمن ترى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة والكفاءة لحضور جلساتها دون أن يكون لهم حق التصويت في مداولات اللجنة.

ويرفع رئيس اللجنة إلى مجلس الوزراء تقارير دورية كل ثلاثة أشهر عن أعمال اللجنة، وسير العمل بها.

كما صدر عن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء قرار رقم 28 لسنة 2013 بتعيين مديرين في وزارة المواصلات، جاء فيه:

يعين في وزارة المواصلات كل من:

– مياس المعتز باللّه حلمي مديرا لإدارة تسجيل السفن والتجارة.

– بدر هود المحمود مديرا لإدارة عمليات الموانئ.

وصدر عن صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء القرار رقم 29 لسنة 2013 بتعيين مديرين في هيئة الكهرباء والماء، جاء فيه:

يعين في هيئة الكهرباء والماء كل من:

– الشيخ إبراهيم بن محمد بن أحمد آل خليفة مديرا لإدارة المخازن المركزية.

– المهندس وليد عبداللّه محمد علي مديرا لإدارة الأمن الصناعي والسلامة.

راتب البروفيسور سيماثل وكيل الوزارة

رئيس الوزراء يقرر تعديل رواتب العاملين بالتعليم العالي

المنامة– بنا: تقديراً من رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للكفاءات العلمية التي تزخر بها مؤسسات التعليم العالي الحكومية وبما تمثله من نخب علمية تكن لها الحكومة كل التقدير على الجهود التي يبذلونها في دعم مسيرة التعليم العالي في مملكة البحرين، فقد أصدر صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء القرار رقم (26) لسنة 2013 بشأن جدول درجات ورواتب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية. وبموجب القرار أعلاه تم تعديل رواتب العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومي، حيث تم فيه مراعاة أن يكون راتب الأستاذ الجامعي "البروفيسور" يماثل راتب وكيل الوزارة، وراتب الأستاذ المشارك يماثل راتب وكيل الوزارة المساعد، وراتب الأستاذ المساعد يماثل راتب مدير الإدارة، كما روعي في القرار تعديل رواتب بقية الوظائف في مؤسسات التعليم العالي الحكومية لتماثل رواتب نظرائهم في مختلف الدرجات الوظيفية العالية في الحكومة، علما بأن هذا الجدول سيستفيد منه العاملون في جامعة البحرين كافة، ومعهد البحرين للتدريب، وكلية العلوم الصحية، وبوليتكنك البحرين، وجاء في القرار الصادر من صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء بأنه يعمل به بأثر رجعي ابتداءً من 1 يناير 2013، وينشر في الجريدة الرسمية.

النعيمي يشيد بقرار رئيس الوزراء

تعديل رواتب منتسبي الجامعات يطور المجال الأكاديمي

• ماجد النعيمي

مدينة عيسى – وزارة التربية والتعليم: عبر وزير التربية والتعليم، رئيس مجلس التعليم العالي ماجد النعيمي، عن عظيم شكره وتقديره وامتنانه لرئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، بمناسبة صدور قرار سموه الكريم بتعديل جداول رواتب العاملين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية شاملة جامعة البحرين، بولتكنيك بحرين، ومعهد البحرين للتدريب، بما يحقق لهم المزيد من المكاسب على مستوى تعديل رواتبهم بحسب درجاتهم الأكاديمية، مؤكدا أن هذه اللفتة الكريمة من سموه تأتي تأكيدا لما يحظي العاملون في هذا القطاع الحيوي من اهتمام وتقدير من القيادة الحكيمة لوطننا العزيز.

وأضاف الوزير أن تعديل جداول الرواتب لهذا القطاع الواسع من العاملين في قطاع التعليم العالي الحكومي من شأنه أن يشجع على المزيد من البذل والعطاء والتطوير في المجال الأكاديمي واستقطاب أفضل العناصر للعمل في الجامعات الحكومية.

ثمنت قرار رئيس الوزراء

تقوي: البحرين تضاعف امتيازات الأكاديميين

• سوسن تقوي

ثمنت عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب سوسن تقوي صدور قرار من رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بشأن جدول درجات ورواتب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وقالت تقوي أن هذا القرار يعتبر مكسبا كبيرا للقطاع الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الحكومية في البحرين، وهو من المحفزات لتقدير الكفاءات الوطنية العلمية.

وقدّمت تقوي الشكر والتقدير الى سمو رئيس الوزراء على تلمسه احتياجات أبنائه من العاملين في القطاع الأكاديمي الحكومي، وأن هذا القرار هو استجابة مباشرة وفورية من سموه لما سبق وأن صرّح به النواب حول ضرورة التعجيل في تحسين الأوضاع المالية للعاملين في المجال الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وذكرت تقوي أن البحرين وفي ضوء هذا القرار الحكيم من سمو رئيس الوزراء فإنها تضاعف من الامتيازات التي يتقاضاها الأكاديميين وبحيث تولي الكفاءات العلمية والنخب الأكاديمية أولوية واهتماما أكبر، وأن هذا القرار يعتبر تكريما للأكاديمي المنخرط في مؤسسات التعليم العالي الحكومية.

وقالت تقوي إن مؤسسات التعليم العالي الحكومية المستفيدة من صدور قرار سمو رئيس الوزراء وعلى رأسها جامعة البحرين التي تعتبر من أفضل المؤسسات الأكاديمية التي خرّجت كوكبة من الكوادر الوطنية البحرينية في مختلف الميادين.

ورأت تقوي أن قرار سمو رئيس الوزراء هو دعم مالي يضاف للدعم المعنوي المستمر الذي يحظى به القطاع الأكاديمي باستمرار.

الفرحة عمّت جميع المنتسبين لجامعة البحرين... جناحي:

قرار رئيس الوزراء يؤكد دعم التعليم العالي

رفع رئيس جامعة البحرين إبراهيم جناحي آيات الشكر والتقدير إلى رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة؛ تبعاً للقرار رقم (26) لسنة 2013 الذي أصدره سموه أمس (الثلاثاء) بشأن تعديل رواتب أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي الحكومية بأثر رجعي ابتداء من يناير 2013.

وقال رئيس الجامعة: "إن هذا القرار الذي صدر من لدن سموه يؤكد مجدداً اهتمام رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة بالتعليم العالي، وتشجيع الكوادر الأكاديمية العاملة في هذا الحقل البالغ الأهمية، ودعم البحث العلمي النوعي الذي تنتجه مؤسسات التعليم العالي، وفي مقدمتها جامعة البحرين التي تنتج سنوياً ما يزيد عن 500 بحث علمي تنشر في أرقى المجلات العلمية العالمية المحكمة"، مؤكداً أن هذا التعديل من شأنه أن يدفع العاملين في الجامعة إلى المزيد من العطاء، وتجويد الأركان الثلاثة التي تقوم عليها الجامعة، وهي: التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع.

وأضاف جناحي قائلا: "إنني وباسم جميع المنتسبين إلى جامعة البحرين، هذا الصرح العلمي الوطني العريق، نرفع أسمى آيات الشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، على هذه البادرة الكريمة، وغير المستغربة من سموه؛ نظراً لرعايته العلم والعلماء، وتشجيعه التحصيل العلمي، ودفعه أبناء الوطن لأن ينهلوا من هذا المعين الذي لا ينضب".

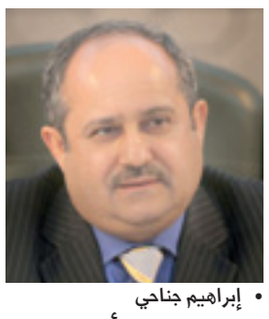

• إبراهيم جناحي

وقال رئيس جامعة البحرين: "إن هذا القرار يشكل دعماً معنوياً مهماً، إذ يساوي في الراتب الأستاذ (البروفيسور) بوكيل الوزارة، والأستاذ المشارك بوكيل الوزارة المساعد، والأستاذ المساعد بمدير الإدارة، ففي هذا تكريم للأستاذ الجامعي، ورفع من مكانته الاجتماعية، ودافعاً أكبر لعدد من الأساتذة الذين هم في بدايات مشوارهم الأكاديمي؛ ليرتقوا في سلالم التصنيف حتى ينالوا هذه المكانة الرفيعة علمياً واجتماعياً".

وأشار جناحي إلى أن جامعة البحرين تحظى بالدعم والإسناد من القيادة التي توالي رفد الجامعة بكل ما يمكنها من أداء رسالتها ودورها القيادي التنويري في المجتمع، إذ إنها تضم في كلياتها المئات من الأساتذة البحرينيين الذين يعتبرون صفوة المجتمع ومفكريه ومبدعيه، كما أن جامعة البحرين التي تضم اليوم نحو 18 ألف طالب، أسهمت على مدى السنوات الماضية برفد قطاع الأعمال بشقيه العام والخاص بنحو 50 ألف خرّيج، تبوّأ منهم عدد كبير أعلى المناصب في مؤسساتهم، وأثبتوا أنهم أهل الثقة والكفاءة في أي موقع تسلموه.

وقال جناحي: "إنه لولا هذا الدعم الكبير المادي والمعنوي، والمتابعة الحثيثة، لما استطاعت جامعة البحرين، ولا مؤسسات التعليم العالي الأخرى أن تبرز أفضل ما لديها من إمكانات. واليوم، فإن هذا الدعم المتجدد من لدن سموه ليعكس استمرار النهج السامي لقيادة هذا البلد في دعم التعليم العالي الذي هو رأس هرم التنمية في كل المجتمعات".

واختتم رئيس جامعة البحرين تصريحه قائلا: "إن جامعة البحرين لتؤكد مجدداً، وفي كل حين، أنها الداعم الأكبر للتوجهات والخطط الإستراتيجية التي تضعها الدولة طلباً لرفعة هذا الوطن ومواطنيه، وتأمين مستقبل أكثر إشراقاً وعطاءً للجميع".

تفقد موقع مشروع مرفأ الجفير... الكعبي:

خطة لإنشاء وتطوير المرافئ لتعزيز الأمن الغذائي

المنامة– وزارة شؤون البلديات والتخطيط العمراني: قام وزير شؤون البلديات والتخطيط العمراني جمعة الكعبي بزيارة إلى موقع مرفأ الجفير يرافقه مدير عام الثروة السمكية جاسم القصير، والوكيل المساعد للثروة البحرية عبداللّه عبداللطيف، وعضو المجلس البلدي لبلدية المنامة حسين القرقور، وعدد من المسؤولين بالوزارة.

وخلال الزيارة، أكد الوزير أن إنشاء المرافئ يأتي ضمن برنامج الحكومة برئاسة رئيس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، حيث تولي الوزارة أهمية في ضرورة إنشاء المرافئ بجميع مناطق المملكة وتطويرها، على اعتبار أن إنشاءها سيسهم بشكل مباشر في الحفاظ على مهنة الصيد، إضافة إلى الإسهام الفاعل في عملية الأمن الغذائي النسبي بالمملكة. وقال إن التعاون البناء مع المجالس البلدية الخمسة أثمر عن إنجاز العديد من المشروعات الخدمية، والتي يتلمسها المواطنون على أرض الواقع، مما يؤكد أن المشاريع التي تنفذها الوزارة تقوم على أساس الشراكة المجتمعية، وتلبي متطلبات المواطنين، وذلك سعياً من الوزارة في تعزيز مكانة المملكة في مجال التنمية المستدامة.

وأكد الوزير أن مرفأ الجفير المزمع تنفيذه سيتم تصميمه وفق أعلى المعايير التي تعتمدها الوزارة في تنفيذ المرافئ، مشيراً إلى أن المرفأ يقع ضمن واجهة بحرية متميزة في خارطة مملكة البحرين. إلى ذلك، قال الوزير إن الوزارة وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة قامت بوضع خطة إستراتيجية لصيانة وتطوير وإنشاء عدد من المرافئ للصيادين في مختلف مناطق المملكة بما يلبي احتياجات الصيادين، مشيرا إلى أن الخطة تضمنت تطوير وصيانة عدد من المرافئ في المملكة، إضافة إلى بعض الخدمات والتسهيلات التي تتطلبها مرافئ الصيد كالأرصفة البحرية والعلامات الملاحية.